

مُقَدِّمَةٌ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد .. فإن علم أصول الفقه من أجل العلوم الشرعية ، وأرفعها شرفاً ومكانة ، إذ به تستنبط الأحكام الشرعية من أدلتها .

ولا يخفى أن علم أصول الفقه كان متأخراً في التدوين ، فقد قام العلماء في عصر أتباع التابعين والأئمة المجتهدين بتدوين قواعد استنباط الأحكام معتمدين في ذلك على فهم الصحابة والتابعين .

وليس معنى هذا أن الصحابة رضي الله عنهم لم يكونوا على علم بالقواعد الأصولية التي بها يتم استنباط الأحكام ، فقد دلت النقول عن الصحابة رضي الله عنهم أنهم كانوا على علم بقواعد الأصول ، ويظهر ذلك جلياً فيما يروى عنهم من الفتاوى والأقوال .

والمقصود أن هذه القواعد لم تكن في عهد الصحابة اصطلاحاً متعارفاً عليه وقوانين مكتوبة ، وإنما كانت لديهم ملكة الاستنباط لما امتازوا به من الفطنة والذكاء ، وشهود الوحي والتزيل ومعرفة الأسباب التي شرعت من أجلها الأحكام ، ومعرفتهم بأسرار اللغة العربية ، ووجوه دلائلها مما أكسبهم الفهم الدقيق بمقاصد الشرع وحكم التشريع والقدرة التامة على توظيفها ، فلم يكونوا بحاجة إلى إبراز علم الأصول وقواعده على شكل مدونات نظرية . وهكذا مضى هذا الجيل وقد نقل هذا الحس العلمي إلى جيل التابعين ، فساروا على منوال الصحابة وطريقتهم في الاستنباط للأحكام معتمدين على طريقة سلفهم الموروثة .

ومن نعم الله على هذه الأمة أن هياً من عباده من صرف همّه إلى جمع ما يُروى من الأحاديث وآثار الصحابة والتابعين من أقوالهم و أفعالهم ، وما يُروى عنهم من فتاوى لها الأثر الكبير في فهم كتاب الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ .

فإذا كانت هذه الفتاوى والأقوال في الفروع الفقهية محفوظة ومنقولة فمن المؤكد أنها لم تكن عرية عن القواعد التي عُرفت فيما بعد بعلم أصول الفقه ، فهي مجال خصب أمام المتخصصين لاستنباط القواعد الأصولية من آثار وفتاوى الصحابة والتابعين التي يتبين من خلالها أن اجتهادات الصحابة والتابعين وفتاواهم مبنية على قواعد أصولية .

لذا عازمت متوكله على الله عز وجل على أن يكون الموضوع الذي أقوم به لنيل درجة الماجستير هو: (القواعد الأصولية في آثار الصحابة والتابعين الواردة في مصنف ابن أبي شيبة) ، « دراسة في مباحث الحكم ودلالة الألفاظ » .

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

يعد مصنف ابن أبي شيبة أصلاً من الأصول التي يرجع إليها ويعول عليها في معرفة الأحاديث والآثار لسعة ما يحتوي عليه مع تقدم مؤلفه رحمه الله في الزمان وعلو مكانته في هذا العلم .

ومما يبرز أهمية الموضوع ما يلي :

- 1- أن مصنف ابن أبي شيبة يعد من أقدم وأشمل الكتب التي عُنت بجمع آثار الصحابة والتابعين ، ولا يخفى أن الصحابة رضي الله عنهم هم سادات الفقهاء والمفتين والقضاة ، فهم الصفوة الذين اختارهم الله تعالى لصحبة نبيه ونقل دينه فاختصوا بشرف لا يشاركهم فيه غيرهم ، فما من موضوع له صلة بأصحاب رسول الله ﷺ إلا ويكون محل عناية واهتمام لدى طلاب العلم الشرعي ، ثم يليهم في الفضل والعلم التابعون ، حيث أنهم عاصروا الصحابة ونهلوا من علمهم وتفقهوا على أيديهم ، وهذان القرنان هما خير القرون

لقول الرسول ﷺ : (خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم) (1) ، ولما كان لهذا الكتاب هذه الأهمية كان جديراً بأن نستنبط منه أصول فقه الصحابة والتابعين ، وأن يدرس دراسة مستفيضة لإبراز أصول مذهبهم ، وفقههم الواسع.

2- احتواء هذا الكتاب (مصنف ابن أبي شيبة) على جملة كبيرة من مسائل أصول الفقه ، وهذا يبرز أهمية الكتاب حيث يرد على دعوى أن علم الأصول دخیلٌ على العلوم الشرعية .

3- يتبين من الكتاب أن اجتهادات الصحابة والتابعين كانت مبنية على قواعد أصولية قد تظهر أحياناً وتختفي أحياناً أخرى ، مما يبين الأهمية لدراسة هذا الموضوع .

4- قلة اعتناء المؤلفات الأصولية بآثار الصحابة والتابعين في تعزيز القواعد الأصولية وتقريرها.

5- شمول الآثار الموجودة في الكتاب لمعظم المباحث الأصولية .

6- أنني وجدت أن المناهج التي تجمع بين الجانب التطبيقي والنظري في البحث هي التي تفيد الطالب وتنمي عنده الملكة الأصولية والقدرة على الاستنباط ، لذا عازمت على الكتابة في هذا الموضوع .

أهداف الموضوع :

- 1- تتبع القواعد الأصولية واستنباطها من خلال مصنف ابن أبي شيبة .
- 2- ربط آثار وفتاوى الصحابة والتابعين بالقواعد الأصولية .
- 3- الرد على من يزعم أن القواعد الأصولية حادثة وليس لها مستند من عمل السلف ، وأنها مبنية على أدلة عقلية فقط.

(1) أخرجه مسلم في صحيحه من رواية عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه ، فضائل الصحابة ، باب فضل الصحابة رضي الله عنهم ثم الذين يلونهم (4/1963) ، رقم (2533) .

الدراسات السابقة :

لم أجد فيما أطلعت عليه من فهارس المكتبات ومراكز البحوث من أفراد استنباط القواعد الأصولية من آثار وفتاوى الصحابة والتابعين الواردة في مصنف ابن أبي شيبة في بحث مستقل.

ولكن يوجد موضوعات مشابهة للبحث تشجع على العناية به ومنها :

- ١ - القواعد الأصولية من خلال الآثار والأحاديث في الأدلة المتفق عليها من مصنف عبد الرزاق ، رسالة قدمت لنيل درجة الدكتوراه من كلية الشريعة في الجامعة الإسلامية في العام الجامعي 1423هـ - 1424هـ ، من إعداد الطالب / إي . محمد إلياس ابن خليل الرحمن ، وأشرف عليها الدكتور / سلامة بن طويين الأحمدي . ولقد قام الباحث في هذه الرسالة بدراسة بعض الأحاديث وآثار الصحابة و بيان كيفية دلالتها على القواعد الأصولية المتعلقة بالأدلة المتفق عليها من كتاب مصنف عبد الرزاق ، وكان يكفي بذكر الأحاديث والآثار التي تؤيد القول الراجح .

- ٢ - أصول مذهب الإمام الأوزاعي من واقع فقهه وآثاره ، وهي رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير من كلية الشريعة قسم أصول الفقه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في العام الجامعي 1405 - 1406هـ ، من إعداد الباحث / علي بن سعد الضويحي ، وأشرف عليها الدكتور / صبري محمد عبد الله معارك .

وقام الباحث في هذه الرسالة باستخراج أصول الإمام الأوزاعي رحمه الله تعالى ، وذلك بجمع مسائله الفقهية ، لدراستها والكشف عن سماته المنهجية في الاستدلال و الاستنباط .

- ٣ - أصول فقه الإمام سعيد بن المسيب من خلال فقهه المدون ، وهي رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير من كلية الشريعة قسم أصول الفقه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في العام الجامعي

1405-1406هـ ، من إعداد الباحث / عبدالمحسن بن عبد العزيز الصويغ ، وأشرف عليها الدكتور/ يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين .

وقام الباحث في هذه الرسالة باستنتاج أصول الإمام سعيد بن المسيب رحمه الله تعالى ، من خلال جمع آثاره واستقصائها ، في الموضوعات الأصولية المتعلقة بخطة البحث .

وأما في هذا البحث فإني قمت باستقراء آثار وفتاوى الصحابة والتابعين الواردة في مصنف ابن أبي شبة في الفروع الفقهية ، واستنبطت من ذلك القواعد الأصولية ذات الصلة بـ ((مباحث الحكم ودلالة الألفاظ)) التي اتضح من خلالها عمل السلف بها .

تقسيمات البحث :

تشتمل خطة البحث على مقدمة ، تمهيد ، وبابين ، وخاتمة ، وفهارس .

المقدمة فقد اشتملت على ما يأتي :

أهمية الموضوع ، وأهداف الدراسة ، والدراسات السابقة ، وتقسيمات البحث ، ومنهجي في البحث ، وخطتي فيه .

التمهيد التعريف بمفردات عنوان الرسالة ، وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : التعريف بالإمام ابن أبي شيبة و مصنفه ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : التعريف بالإمام ابن أبي شيبة .

المطلب الثاني : التعريف بمصنف ابن أبي شيبة .

المبحث الثاني : المراد بالقواعد الأصولية .

المبحث الثالث : معنى الآثار وبيان أقسامها ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : معنى الآثار لغة واصطلاحاً .

المطلب الثاني : أقسام الآثار .

المبحث الرابع : تعريف الصحابة والتابعين وبيان مكانتهم ، وفيه أربعة

مطالب:

المطلب الأول : تعريف الصحابي لغة واصطلاحاً .

المطلب الثاني : مكانة الصحابة ، وأدلة ذلك .

المطلب الثالث : تعريف التابعي لغة واصطلاحاً .

المطلب الرابع : مكانة التابعين ، وأدلة ذلك .

الباب الأول : القواعد الأصولية المتعلقة بالحكم الشرعي ، وفيه ثلاثة

فصول :

الفصل الأول : القواعد الأصولية المتعلقة بالحكم التكليفي ، وفيه أربعة

مباحث :

المبحث الأول: الواجب الموسع ثابت ووقت أدائه هو جميع الوقت .

- المبحث الثاني: المندوب لا يلزم بالشروع فيه .
- المبحث الثالث : الفروض والمندوبات متى اجتمعت قدم الأهم منها .
- المبحث الرابع : يجوز تحريم واحد لا بعينه .
- الفصل الثاني : القواعد الأصولية المتعلقة بالتكليف ، وفيه ثمانية مباحث:
- المبحث الأول : تكليف الناسي والنائم والمغمى عليه .
- المبحث الثاني : تكليف السكران .
- المبحث الثالث : تكليف الصبي .
- المبحث الرابع : تكليف المكره .
- المبحث الخامس : تكليف المعتوه .
- المبحث السادس : تكليف المجنون .
- المبحث السابع : تكليف الكفار بفروع الشريعة .
- المبحث الثامن : التكليف في النهي تكليف بفعل .
- الفصل الثالث : القواعد الأصولية المتعلقة بالحكم الوضعي .
- الباب الثاني : في القواعد الأصولية المتعلقة بدلالات الألفاظ ، وفيه ثمانية فصول :
- الفصل الأول : القواعد الأصولية المتعلقة باللغات .
- الفصل الثاني : القواعد الأصولية المتعلقة بالمشترك .
- الفصل الثالث : القواعد الأصولية المتعلقة بالحقيقة والمجاز .
- الفصل الرابع : القواعد الأصولية المتعلقة بالظاهر والمبين ، وفيه ثلاثة مباحث :
- المبحث الأول : الأصل في الكلام أن يحمل على ظاهره .
- المبحث الثاني : يحصل البيان بفعل النبي صلى الله عليه وسلم .
- المبحث الثالث : إذا ورد بعد لفظ يحمل قول وفعل وكل واحد منهما صالح لأن يكون بياناً فأيهما الذي يقع به البيان ؟.

الفصل الخامس : القواعد الأصولية المتعلقة بالأمر والنهي ، وفيه سبعة مباحث :

- المبحث الأول : الأمر المجرد عن القرائن يدل على الوجوب .
 - المبحث الثاني : اقتضاء الأمر المطلق الفور .
 - المبحث الثالث : اقتضاء الأمر المطلق التكرار .
 - المبحث الرابع : الأمر بعد الحظر يفيد الإباحة .
 - المبحث الخامس : امتثال الأمر يحصل به الإجزاء ويسقط القضاء .
 - المبحث السادس : اقتضاء صيغة النهي التحريم إذا تجردت عن القرائن .
 - المبحث السابع : اقتضاء النهي الفساد .
- الفصل السادس : القواعد الأصولية المتعلقة بالعموم والخصوص ، وفيه خمسة وعشرون مبحثاً :

- المبحث الأول : من صيغ العموم (كل ، جميع) .
- المبحث الثاني : من صيغ العموم (أي) .
- المبحث الثالث : من صيغ العموم (من ، ما) .
- المبحث الرابع : المفرد المضاف يفيد العموم .
- المبحث الخامس : المفرد المحلى بـ ((بأل)) يفيد العموم .
- المبحث السادس : النكرة في سياق النفي تفيد العموم .
- المبحث السابع : العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .
- المبحث الثامن : هل للمقتضى عموم ؟
- المبحث التاسع : أفعال النبي صلى الله عليه وسلم تعم له ولسائر الأمة ما لم يقدّم دليل التخصيص .
- المبحث العاشر : ترك الاستفصال عن وقائع الأحوال يتزل متزلة العموم في المقال .
- المبحث الحادي عشر : عموم الأشخاص يستلزم عموم الأحوال .
- المبحث الثاني عشر : جواز العمل بالعام قبل البحث عن المخصص .

- المبحث الثالث عشر : دخول العبيد في الخطابات الشرعية العامة .
- المبحث الرابع عشر : عموم المفهوم .
- المبحث الخامس عشر: جواز تخصيص الكتاب بالكتاب .
- المبحث السادس عشر: جواز تخصيص الكتاب بالسنة .
- المبحث السابع عشر : جواز تخصيص عموم القرآن والسنة بخبر الآحاد
- المبحث الثامن عشر : جواز التخصيص بالقياس .
- المبحث التاسع عشر : تخصيص العموم بقول الصحابي وفعله ومذهبه .
- المبحث العشرون : الاحتجاج بالعام إذا دخله التخصيص فيما عدا
المختص .
- المبحث الحادي والعشرون : تعارض العام مع الخاص .
- المبحث الثاني والعشرون : هل يجوز تخصيص العام بذكر بعضه .
- المبحث الثالث والعشرون : تخصيص العموم بالصفة .
- المبحث الرابع والعشرون : التخصيص بالمصلحة .
- المبحث الخامس والعشرون : التخصيص بالذريعة .
- الفصل السابع : القواعد الأصولية المتعلقة بالمطلق والمقيد ، وفيه ثلاثة
مباحث :
- المبحث الأول : قاعدة الخطاب المطلق يحمل على إطلاقه .
- المبحث الثاني : في حكم المقيد .
- المبحث الثالث : حمل المطلق على المقيد .
- الفصل الثامن : القواعد الأصولية المتعلقة بالمفهوم ، وفيه سبعة مباحث:
- المبحث الأول: حجية مفهوم الموافقة .
- المبحث الثاني : حجية مفهوم الصفة .
- المبحث الثالث : حجية مفهوم الشرط .
- المبحث الرابع : حجية مفهوم العدد .
- المبحث الخامس : حجية مفهوم الحصر .

- المبحث السادس : حجية مفهوم الغاية .
- المبحث السابع : حجية مفهوم اللقب .
- الخاتمة : وفيها ذكر لأهم النتائج والتوصيات .
- الفهارس وهي كالاتي :
- فهرس الآيات .
 - فهرس الأحاديث .
 - فهرس الآثار .
 - فهرس الحدود والمصطلحات .
 - فهرس المسائل الفقهية .
 - فهرس الأعلام .
 - فهرس الفرق والمذاهب .
 - فهرس المصادر والمراجع .
 - فهرس الموضوعات .

منهج البحث :

أولاً : منهج البحث الخاص :

اتبعت عند ذكر القاعدة أو المسألة الأصولية المنهج الآتي :

1- التمهيد للمسألة بما يوضحها إن احتاج المقام لذلك .

2- أحرر محل التراع عند الحاجة إلى ذلك .

3- ذكر الأقوال في المسألة .

4- استنباط القواعد الأصولية من خلال استقراء آثار الصحابة والتابعين في

الفروع الفقهية المبنية على القواعد الأصولية ، واتبعت عند ذكر المسائل

الفقهية المنهج الآتي :

- تحرير المسألة وبيان الحكم فيها .

- آثار الصحابة والتابعين الواردة في المسألة الفقهية .

- بيان وجه بناء الآثار على القاعدة الأصولية .

ثانياً : المنهج العام للبحث :

1- الاستقراء التام لمصادر المسألة ، ومراجعتها المتقدمة والمتأخرة .

2- الاعتماد عند الكتابة على المصادر الأصيلة في كل مسألة بحسبها .

3- اتبعت في دراسة التعريفات المنهج الآتي :

- التعريف اللغوي : ويتضمن الجوانب الآتية :

الجانب الصرفي- جانب الاشتقاق - جانب المعنى اللغوي للفظ .

- التعريف الاصطلاحي : ويتضمن ذكر أهم تعريفات العلماء والموازنة بينها

وصولاً إلى التعريف المختار .

- ذكر المناسبة بين التعريف اللغوي ، والتعريف الاصطلاحي .

- التعريفات غير الداخلة في صلب البحث يكتفي بتعريفها تعريفا موجزا .

4- تكون كتابة معلومات البحث بأسلوبي ، بمعنى الأخذ من المصادر بالمعنى لا بالنص ، ما لم يكن المقام يتطلب ذكر الكلام بنصه ، فأذكره على ما هو عليه .

5- الاعتراف بالسبق لأهله ، في تقرير فكره ، أو نصب دليل ، أو مناقشته ، أو ضرب مثال ، أو ترجيح 1000 الخ ، وذلك في صلب البحث ، أو الإحالة على مصدره في الهامش وإن لم أكن أخذته بلفظه .

ثالثاً : منهج التعليق والتهميش :

1- بيان أرقام الآيات وعزوها لسورها ، فإن كانت آية كاملة قلت الآية رقم ﴿....﴾ من سورة كذا، وإن كانت جزءاً من آية قلت : من الآية ﴿....﴾ من سورة كذا.

2- أتبع في تخريج الأحاديث النبوية والآثار الواردة في البحث المنهج الآتي:

- أذكر الأحاديث أو الآثار من المصنف بحذف أسانيدھا .
- قمت بتخريج الأحاديث النبوية والآثار الواردة في البحث من مراجعها المعتمدة من كتب السنة مع بيان درجة الحديث أو الأثر إذا كان في غير الصحيحين .
- إذا كان الحديث مما أخرجه الشيخان أو أحدهما ، أكتفي عندئذٍ بتخريجه من الصحيحين أو من أحدهما .
- أحلت مصدر الحديث أو الأثر بذكر الكتاب ، ثم الجزء والصفحة ورقم الحديث أو الأثر .
- قمت بتوثيق الأقوال إلى المذاهب من الكتب المعتمدة في كل مذهب .
- قمت بتوثيق المعاني اللغوية من معاجم اللغة المعتمدة بحيث يكون الإحالة على معاجم اللغة بالمادة والجزء والصفحة .
- قمت بتوثيق المعاني الاصطلاحية الواردة في البحث من كتب المصطلحات المختصة بها أو من كتب الفن الذي يتبعه هذا المصطلح .

- ترجمت لجميع الأعلام الواردة أسماؤهم في صلب البحث بتراجم مختصرة مشتملة على اسم العلم ونسبه ، تاريخ مولده ، ومكانه ، شهرته ، وفاته ، مصادر ترجمته ، ولن أترجم للأنبياء ، والرسل ، والصحابة المشهورين ، والأئمة الأربعة ، لأنهم أظهر من أن يعرفوا.
- أن تكون مصادر الترجمة في نوعها متناسبة مع الجانب الذي برز فيه العالم ؛ فإن كان فقيها فيعتمد في الترجمة على كتب تراجم الفقهاء ، وهي قد تكون مذهبية فيراعى فيها ذلك ، وإن كان محدثاً فيعتمد على كتب المحدثين ، وهكذا .
- أحلت على المصادر في حالة النقل منها بالنص بذكر اسمه والجزء والصفحة ، وفي حالة النقل بالمعنى أذكر ذلك مسبقاً بكلمة انظر ، فإن كان اسم المرجع موافقاً لمرجع آخر ورد في البحث فإني أميز بينهما بذكر اسم المؤلف مختصراً عند ذكر كل واحد من المرجعين حتى يتميز عن الآخر .
- إذا تعددت المراجع التي أحلت عليها في هامش واحد ، فإني التزم في ترتيبها حسب تاريخ الوفاة .
- اكتفيت بذكر المعلومات المتعلقة بالمراجع كالناشر ، ورقم الطبعة ، ومكانها ، وتاريخها في المصادر والمراجع .

رابعاً : المنهج المتعلق بالناحية الشكلية والتنظيمي ولغة الكتابة :

- ١ - العناية بضبط الألفاظ التي يترتب على عدم ضبطها شيء من الغموض .
- ٢ - الاعتناء بصحة المكتوب ، وسلامته من الناحية اللغوية ، والإملائية ، والنحوية ومراعاة حسن تناسق الكلام ، وورقي أسلوبه .
- ٣ - العناية بعلامات الترقيم ووضعها في مواضعها الصحيحة .

٤ - أضع الآيات القرآنية بين قوسين مميزين ، على هذا الشكل ﴿٠٠﴾ .

٥ - أضع الأحاديث والآثار بين قوسين مميزين ، على هذا الشكل (٠٠) .

٦ - أضع النصوص التي انقلها بين قوسين مميزين ، على هذا الشكل ((٠٠))

الصعوبات التي واجهتني في البحث :

إن من أهم الصعوبات التي واجهتني هو أنني لما بدأت الخوض في غمار هذا البحث ، تم إغلاق مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض للصيانة ، التي تعتبر من أهم المكتبات العالمية ، لما تحتويه من الكتب و الرسائل العلمية في جميع المجالات ، وكذا الحال مع مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات فقد تم إغلاقها أيضاً للانتقال ، ولم يبق في الرياض إلا بعض المكتبات العامة التي تخدم الباحثين ، علماً أن هذه المكتبات المتبقية ينقصها الكثير من الرسائل والكتب العلمية التي تفيد الباحث ، مما أدى إلى أخذ الوقت والجهد الشيء الكثير في سبيل الحصول على هذه الرسائل والكتب العلمية .

كلمة شكر وتقدير :

أحمد الله تعالى وأشكره على توالي نعمه ، وتتابع إحسانه ، وعلى ما منَّ به علي من التوفيق لهذه الرسالة فله الحمد والشكر أولاً وأخيراً .
كما أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير البالغ إلى والديَّ الكريمين اللذين يحثاني دائماً إلى النظر قدماً تجاه المعالي ، ويزوداني بدعواتهما الصالحات كخير زاد .
كما لا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى فضيلة أستاذي الدكتور / جميل بن عبد المحسن الخلف المشرف على هذه الرسالة

على ما بذل لي من الجهد والوقت الكثير ، الذي كان له الأثر في تجاوز كثير من إشكالات البحث ، فجزاه الله خير الجزاء ، وبارك في جهده وعمله ، ووفقه لكل خير .

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى زوجي العزيز ، رفيق الدرب ، وشريك الجهد ، تقديراً لصبره وتفانيه ، فضلاً عن تعاونه في كل جهد أقوم به .
وأتوجه بالشكر لكل من كان له فضل عليّ في إتمام هذا البحث من أهل بيتي وأقاربي ، سائلة الله تعالى أن يلبسهم لباس العافية ، وأن يسبغ عليهم نعمه ظاهرة وباطنة .

وصلّى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

